المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V2, Numéro 27, JUILLET 2026
المجلد 2، العدد 27، يوليوز 2026
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

الآلية القانونية لتجريم الكسب غير المشروع ودورها في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التجارب الدولية

The Legal Framework of Illicit Enrichment Crime and Its Role in Combating Corruption and Promoting Integrity: A Comparative Analytical Study in Light of International Experiences

الدكتور سعد عبدالله الجدعان [1]

Dr saad Abdullah aljadean[2]

الملخص

تتناول هذه الدراسة الآلية القانونية لجريمة الكسب غير المشروع ودورها في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني لهذه الجريمة، وبيان طبيعتها الخاصة التي تقوم على فكرة تضخم الثروة غير المبرر، بما يميزها عن الجرائم التقليدية كالاختلاس والرشوة، كما تستعرض الدراسة الأساس الدولي لتجريم الكسب غير المشروع في ضوء United Nations Convention against Corruption، مع تحليل مدى التزام الدول بتبني هذا التجريم وتأثير المعايير الدولية في تطوير التشريعات الوطنية.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، من خلال استعراض أبرز الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة هذه الجريمة، مثل إقرارات الذمة المالية، والأجهزة الرقابية، وآليات استرداد الأموال، إضافة إلى تحليل التجارب الدولية المقارنة في هذا المجال، وبيان مدى نجاحها في الحد من الفساد.

كما تتناول الدراسة التحديات المعاصرة التي تواجه مكافحة الكسب غير المشروع، خاصة في ظل التطور التكنولوجي والعولمة المالية، وصعوبة الإثبات، والتوازن بين مكافحة الفساد وضمانات حقوق الإنسان. وتخلص الدراسة إلى أن فعالية مكافحة هذه الجريمة تعتمد على وجود منظومة متكاملة تجمع بين التشريع الفعال، والمؤسسات المستقلة، والتكنولوجيا الحديثة، والتعاون الدولي.

[1] متخصص في القانون الدولي، وقانون التحكيم الدولي، ومجالات الحوكمة، ومكافحة الفساد، وغسل الأموال، ومدونات السلوك، ومدرب معتمد في التحكيم التجاري الدولي والحوكمة ومكافحة الفساد، وعضو في عدة مجلات علمية محكمة، محكم معتمد لدى مؤسسات دولية متخصصة في التحكيم التجاري الدولي.

[2] A specialist in International Law and International Arbitration Law, with expertise in Governance, Anti-Corruption, Anti-Money Laundering, and Codes of Conduct. certified trainer in International Commercial Arbitration, Governance, and Anti-Corruption, a member of several peer-reviewed academic journals, and serves as an accredited arbitrator with international institutions in the field of international commercial arbitration.

وتوصي الدراسة بضرورة تطوير التشريعات الوطنية، وتعزيز الشفافية، ودعم استقلالية الأجهزة الرقابية، وتوسيع استخدام التقنيات الرقمية في الكشف عن الفساد، بما يسهم في بناء بيئة مؤسسية قائمة على النزاهة وسيادة القانون.

الكلمات المفتاحية: جريمة الكسب غير المشروع، الفساد، النزاهة، الشفافية، إقرارات الذمة المالية، مكافحة الفساد، استرداد الأموال، الحوكمة، الأجهزة الرقابية، القانون الدولي.

Abstract

This study examines the legal framework of the crime of illicit enrichment and its role in combating corruption and promoting integrity. It analyzes the conceptual and legal foundations of this crime, highlighting its unique nature, which is based on the unjustified increase in wealth, distinguishing it from traditional corruption offenses such as bribery and embezzlement.

The study further explores the international legal basis for criminalizing illicit enrichment, particularly under the United Nations Convention against Corruption, and evaluates the extent to which states have adopted this framework within their national legislation. It also assesses the influence of international standards on enhancing transparency and accountability.

Using a descriptive-analytical and comparative methodology, the study reviews key legal and institutional mechanisms for combating illicit enrichment, including asset declaration systems, anti-corruption agencies, and asset recovery measures. It also provides a comparative analysis of international experiences and their effectiveness in addressing corruption.

Additionally, the study discusses contemporary challenges, such as financial globalization, digital financial crimes, evidentiary difficulties, and the need to balance anti-corruption measures with fundamental human rights, particularly the presumption of innocence.

The study concludes that the effectiveness of combating illicit enrichment depends on the integration of robust legal frameworks, independent institutions, advanced technological tools, and international cooperation. It recommends

strengthening national legislation, enhancing transparency, empowering oversight bodies, and adopting digital solutions to detect and prevent corruption.

Keywords: Illicit Enrichment, Corruption, Integrity, Transparency, Asset Declaration, Anti-Corruption, Asset Recovery, Governance, Oversight Bodies, International Law.

المقدمة

يعد الفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول المعاصرة، لما له من آثار سلبية عميقة على الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والثقة بالمؤسسات العامة، إذ يؤدي إلى تقويض سيادة القانون وإضعاف كفاءة الإدارة العامة، فضلا عن كونه يشكل بيئة خصبة لانتهاك الحقوق والحريات العامة وفي هذا السياق، برزت جريمة الكسب غير المشروع بوصفها إحدى أخطر صور الفساد المالي والإداري، لما تنطوي عليه من استغلال مباشر أو غير مباشر للوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية غير مبررة لا تتناسب مع الموارد المشروعة للفرد.

وتكمن خطورة جريمة الكسب غير المشروع في طبيعتها المركبة، إذ لا تقوم فقط على فعل إيجابي محدد كالرشوة أو الاختلاس، بل تقوم على حالة مستمرة من تضخم الثروة غير المبرر، وهو ما يجعلها أكثر تعقيدا من حيث الإثبات والكشف، خاصة في ظل تطور الأدوات المالية والمصرفية الحديثة التي تستخدم لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة ومن ثم، فإن هذه الجريمة تمثل تحديا حقيقيا للسياسة الجنائية التقليدية التي تقوم على إثبات الفعل الجرمي المباشر، الأمر الذي دفع العديد من التشريعات الحديثة إلى تبني مفهوم الإثراء غير المشروع كقرينة قانونية تستند إلى عدم التناسب بين الدخل المشروع والثروة الفعلية.

وقد حظيت جريمة الكسب غير المشروع باهتمام متزايد على المستوى الدولي، حيث كرست (United Nations) من خلال (United Nations Convention against Corruption) إطارا قانونيا متكاملا لمكافحة الفساد، تضمن الإشارة إلى ضرورة النظر في تجريم الإثراء غير المشروع، مع ترك الحرية للدول في تبني هذا التجريم وفق أنظمتها القانونية الداخلية، كما ساهمت (OECD) و (World Bank)و(Transparency International)في تطوير معايير الحوكمة والنزاهة وتعزيز آليات الكشف عن الفساد، بما في ذلك نظم إقرارات الذمة المالية، وتتبع الأصول، واسترداد الأموال المنهوبة.

ومن منظور تحليلي، يتبين أن تجريم الكسب غير المشروع يمثل تحولا نوعيا في فلسفة مكافحة الفساد، حيث لم يعد التركيز مقتصرا على ملاحقة الأفعال الإجرامية بعد وقوعها، بل امتد ليشمل بناء منظومة وقائية قائمة على الشفافية والإفصاح والمساءلة، بما يساهم في الكشف المبكر عن مظاهر الفساد والحد من تفشيه ومع ذلك، فإن هذا التوجه يثير إشكاليات قانونية مهمة، تتعلق بمدى توافقه مع المبادئ الأساسية للقانون الجنائي، وعلى رأسها قرينة البراءة، وعبء الإثبات، وضمانات المحاكمة العادلة.

كما أن التجارب الدولية أظهرت تباينا واضحا في مدى فاعلية تجريم الكسب غير المشروع، حيث نجحت بعض الدول مثل سنغافورة وهونغ كونغ في تحقيق نتائج ملموسة في الحد من الفساد من خلال اعتماد منظومة متكاملة تشمل التجريم الصارم، والاستقلال المؤسسي، والرقابة الفعالة، في حين واجهت دول أخرى تحديات تتعلق بضعف التطبيق العملي، أو غياب الإرادة السياسية، أو قصور البنية المؤسسية.

وفي ضوء ما تقدم، تأتي هذه الدراسة لتحليل الإطار القانوني لجريمة الكسب غير المشروع، وبيان دورها في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، من خلال دراسة مقارنة للتجارب الدولية، بهدف استخلاص أفضل الممارسات القانونية والمؤسسية التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الأنظمة الوطنية، وبما يسهم في بناء منظومة متكاملة لمكافحة الفساد تقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية التي تتكامل فيما بينها لتقديم معالجة قانونية تحليلية شاملة لجريمة الكسب غير المشروع، باعتبارها إحدى أخطر صور الفساد المعاصر وأكثرها تعقيدا من حيث الإثبات والكشف، ويأتي الهدف الأول للدراسة في تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني لهذه الجريمة، من خلال استقراء التعريفات الفقهية والتشريعية المختلفة، وبيان طبيعتها القانونية باعتبارها جريمة قائمة على قرينة تضخم الثروة غير المبرر، وهو ما يميزها عن غيرها من جرائم الفساد التقليدية التي تقوم على أفعال محددة كالرشوة أو الاختلاس.

كما تهدف الدراسة إلى تأصيل الأساس الدولي لتجريم الكسب غير المشروع، من خلال تحليل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها (United Nations Convention against Corruption)، وبيان مدى التزام الدول بتجريم هذه الجريمة، ومدى تأثير المعايير الدولية في تطوير التشريعات الوطنية، ويشمل ذلك تحليل دور المنظمات الدولية في تعزيز النزاهة والشفافية، وتقييم مدى فاعلية هذه الجهود في الحد من الفساد.

ومن الأهداف الرئيسية كذلك دراسة الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الكسب غير المشروع، من خلال تحليل أدوات الوقاية والكشف، مثل إقرارات الذمة المالية، ودور الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد، وآليات التحقيق والمساءلة، إضافة إلى دراسة فعالية العقوبات القانونية في تحقيق الردع العام والخاص.

كما تسعى الدراسة إلى تحليل التجارب الدولية المقارنة، واستكشاف النماذج الناجحة في مكافحة هذه الجريمة، بهدف استخلاص أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الأنظمة الوطنية وفي هذا الإطار، يتم التركيز على العوامل المؤسسية والتشريعية التي ساهمت في نجاح بعض الدول في الحد من الفساد وأخيرا، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات قانونية وتشريعية عملية تسهم في تعزيز مكافحة الكسب غير المشروع، من خلال تطوير النصوص القانونية، وتعزيز الشفافية، ودعم التكامل المؤسسي، بما يسهم في بناء منظومة فعالة لمكافحة الفساد.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأبعاد المتعددة التي تتناولها، حيث تمثل جريمة الكسب غير المشروع إحدى أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية الحديثة في مجال مكافحة الفساد، فمن الناحية العلمية، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات القانونية المتعلقة بجرائم الفساد، من خلال تقديم تحليل معمق لهذه الجريمة التي لا تزال محل جدل فقهي وقانوني، خاصة فيما يتعلق بعبء الإثبات وقرينة البراءة.

أما من الناحية العملية، فإن الدراسة تقدم أدوات تحليلية يمكن أن تساعد صناع القرار والمشرعين في تطوير التشريعات الوطنية، بما يتوافق مع المعايير الدولية، ويعزز من فعالية مكافحة الفساد، كما تسهم في دعم عمل الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد، من خلال تقديم رؤية واضحة حول أفضل الآليات القانونية والمؤسسية لمواجهة هذه الجريمة.

وتتجلى أهمية الدراسة كذلك في بعدها المؤسسي، حيث تسهم في تعزيز مفاهيم الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة، وهي من الركائز الأساسية لبناء مؤسسات قوية وفعالة، كما أن الدراسة تكتسب أهمية خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالعولمة والتطور التكنولوجي، والتي ساهمت في تعقيد جرائم الفساد وجعلها أكثر صعوبة من حيث الكشف والإثبات ومن الناحية الدولية، تبرز أهمية الدراسة في سعيها إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، خاصة تلك الصادرة عن (OECD) و (World Bank)، بما يعزز من التعاون الدولي في مكافحة الفساد، ويسهم في استرداد الأموال المنهوبة.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تمثل الآلية القانونية لتجريم الكسب غير المشروع أداة فعالة في مكافحة الفساد، في ظل التحديات القانونية والعملية التي تواجه تطبيقها في ضوء التجارب الدولية؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الإشكاليات الفرعية، من أبرزها:

- ما هو الأساس القانوني لجريمة الكسب غير المشروع، وما مدى توافقها مع المبادئ الأساسية للقانون الجنائي؟
- إلى أي مدى نجحت التشريعات الدولية والوطنية في تجريم هذه الجريمة ووضع آليات فعالة لمكافحتها؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه إثبات جريمة الكسب غير المشروع، خاصة في ظل تعارضها المحتمل مع قرينة البراءة؟
- ما مدى فعالية الآليات المؤسسية، مثل إقرارات الذمة المالية والأجهزة الرقابية، في الكشف عن هذه الجريمة؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في تطوير الأنظمة الوطنية لمكافحة الفساد؟

وتنبع أهمية هذه الإشكالية من كونها تعكس التوتر القائم بين متطلبات مكافحة الفساد من جهة، وضمانات حقوق الإنسان من جهة أخرى، وهو ما يجعلها من القضايا المعاصرة التي تتطلب معالجة قانونية دقيقة ومتوازنة.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية متكاملة تجمع بين عدة مناهج بحثية، بما يتيح تحليل موضوع الدراسة من مختلف جوانبه النظرية والتطبيقية، ويأتي في مقدمة هذه المناهج المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُستخدم في استعراض المفاهيم القانونية المرتبطة بجريمة الكسب غير المشروع، وتحليل النصوص التشريعية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

كما تعتمد الدراسة على المنهج المقارن، الذي يعد من أهم المناهج في الدراسات القانونية، حيث يتم من خلاله مقارنة التشريعات المختلفة والتجارب الدولية في مجال مكافحة الكسب غير المشروع، بهدف استخلاص أوجه التشابه والاختلاف،

وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها، ويستخدم كذلك المنهج النقدي، الذي يهدف إلى تقييم فعالية التشريعات والآليات القانونية، وتحليل أوجه القصور فيها، واقتراح الحلول المناسبة لتطويرها، ويعد هذا المنهج ضروريا في ضوء الطبيعة المعقدة لجريمة الكسب غير المشروع، وما تثيره من إشكاليات قانونية.

إضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي، الذي يقوم على تحليل التجارب العملية واستخلاص النتائج والتوصيات منها، بما يسهم في تقديم رؤية تطبيقية قابلة للتنفيذ، وتتكامل هذه المناهج فيما بينها لتوفير إطار تحليلي شامل، يربط بين النظرية والتطبيق، ويسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات الدولية موضوع الكسب غير المشروع ومكافحة الفساد من زوايا متعددة، حيث ركزت بعض الدراسات على الجوانب القانونية المتعلقة بتجريم الإثراء غير المشروع، بينما اهتمت دراسات أخرى بالآليات المؤسسية لمكافحة الفساد، فقد أشارت تقارير (World Bank) إلى أن تضخم الثروة غير المبرر يعد مؤشرا رئيسيا على الفساد المؤسسي، وأن نظم الإفصاح المالي تمثل أداة فعالة في الكشف المبكر عن هذه الحالات، كما أكدت دراسات (Transparency International) أهمية الشفافية وإقرارات الذمة المالية في تعزيز النزاهة.

وفي السياق ذاته، تناولت دراسات (OECD) دور الحوكمة الرشيدة في مكافحة الفساد، وأشارت إلى أن فعالية مكافحة الكسب غير المشروع تعتمد على وجود منظومة متكاملة تشمل التشريع، والرقابة، والمساءلة، كما ركزت دراسات حديثة على التحديات المرتبطة بإثبات جريمة الكسب غير المشروع، خاصة في ظل تعارضها المحتمل مع قرينة البراءة، حيث أظهرت أن بعض الأنظمة القانونية تواجه صعوبة في تحقيق التوازن بين مكافحة الفساد وضمانات المحاكمة العادلة ورغم أهمية هذه الدراسات، إلا أنها غالبا ما تناولت الموضوع بشكل جزئي، مما يبرز الحاجة إلى دراسة شاملة تجمع بين التحليل القانوني والمقارنة الدولية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لجريمة الكسب غير المشروع

تعد جريمة الكسب غير المشروع من أبرز صور الفساد المالي والإداري التي حظيت باهتمام متزايد في الفقه القانوني والتشريعات الحديثة، نظرا لما تمثله من تهديد مباشر لمبادئ النزاهة والشفافية وسيادة القانون، فهي لا تمس فقط الذمة المالية للدولة، بل تمتد آثارها إلى تقويض الثقة العامة في المؤسسات الحكومية، وإضعاف شرعية السلطة، وإعاقة مسارات التنمية المستدامة، وهو ما يجعلها من الجرائم التي تتجاوز آثارها البعد الفردي إلى البعد المؤسسي والمجتمعي.

وتكمن خصوصية هذه الجريمة في كونها لا ترتبط بفعل إجرامي محدد بذاته، كما هو الحال في جرائم الرشوة أو الاختلاس أو استغلال النفوذ، بل تقوم على فكرة عدم التناسب بين الموارد المشروعة للشخص وثروته الفعلية، وهو ما يجعلها جريمة ذات طبيعة استثنائية في البناء القانوني، فالمشرع لا يبحث هنا عن واقعة إجرامية محددة، بل ينطلق من نتيجة مالية غير مبررة تشكل في

حد ذاتها قرينة على وجود نشاط غير مشروع، الأمر الذي يمثل تحولا مهما في فلسفة التجريم، من التركيز على السلوك إلى التركيز على الأثر.

ومن هذا المنطلق، تثير جريمة الكسب غير المشروع إشكاليات قانونية عميقة، تتعلق بطبيعة عبء الإثبات، وحدود قرينة البراءة، ومدى مشروعية الاعتماد على القرائن في المجال الجنائي، إذ إن نقل عبء إثبات مشروعية الثروة إلى المتهم قد يعد خروجا عن القواعد التقليدية في القانون الجنائي، التي تحمل سلطة الاتهام عبء إثبات الجريمة، وهو ما دفع بعض الفقه إلى اعتبار هذه الجريمة استثناء تبرره خصوصية جرائم الفساد وصعوبة كشفها بوسائل الإثبات التقليدية.

وقد أدى تطور أنماط الفساد وتعقيد العمليات المالية، خاصة في ظل العولمة المالية والتقدم التكنولوجي، إلى دفع المشرعين نحو تبني هذا النوع من التجريم كأداة قانونية وقائية وردعية، تهدف إلى سد الثغرات التي قد تستغل لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، فجرائم الفساد الحديثة لم تعد تقتصر على صور تقليدية يمكن إثباتها بسهولة، بل أصبحت تعتمد على شبكات معقدة من المعاملات المالية العابرة للحدود، واستخدام الشركات الوهمية، والوسائل الرقمية، مما يصعّب عملية التتبع والكشف.

وفي هذا السياق، برزت أهمية (United Nations Convention against Corruption) التي أرست إطارا دوليا متكاملا لمكافحة الفساد، حيث نصت على إمكانية تجريم الإثراء غير المشروع كأحد الأدوات القانونية المهمة، مع ترك الحرية للدول في تبني هذا التجريم وفق أنظمتها القانونية، ويعكس هذا التوجه إدراك المجتمع الدولي لخطورة هذه الظاهرة، والحاجة إلى تطوير أدوات قانونية جديدة تتناسب مع طبيعة الفساد المعاصر.

كما أسهمت المنظمات الدولية، مثل (OECD) و(World Bank)، في تعزيز هذا التوجه من خلال تطوير معايير النزاهة والشفافية، والتأكيد على أهمية الإفصاح المالي، والرقابة المؤسسية، واسترداد الأموال غير المشروعة، وقد أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي تبنت منظومة متكاملة تشمل تجريم الكسب غير المشروع إلى جانب أدوات رقابية فعالة، حققت نتائج ملموسة في الحد من الفساد.

ومن الناحية التحليلية، فإن دراسة جريمة الكسب غير المشروع لا يمكن أن تقتصر على الجانب التشريعي، بل يجب أن تمتد إلى تحليل البيئة المؤسسية التي تعمل في إطارها، ومدى تكامل الأدوات القانونية مع الآليات الرقابية والإدارية فالقانون، مهما بلغ من الدقة، يظل محدود الفاعلية إذا لم يدعم بمؤسسات قوية قادرة على تطبيقه بكفاءة وحياد، كما تبرز أهمية التمييز بين هذه الجريمة وغيرها من الجرائم المرتبطة بالفساد، مثل الرشوة وغسل الأموال، لفهم حدودها القانونية، وتحديد نطاق تطبيقها، وتفادي التداخل أو التعارض بين النصوص القانونية، ويعد هذا التمييز ضروريا لضمان وضوح القواعد القانونية، وتحقيق العدالة الجنائية.

وفي ضوء ما تقدم، يتبين أن جريمة الكسب غير المشروع تمثل أداة قانونية متقدمة في مواجهة الفساد، إلا أن فعاليتها تعتمد على مدى التوازن بين متطلبات مكافحة الفساد وضمانات حقوق الإنسان، وهو ما يفرض على المشرع والقضاء تبني مقاربة دقيقة تأخذ في الاعتبار خصوصية هذه الجريمة وتعقيداتها وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل شامل للإطار المفاهيمي والقانوني لجريمة الكسب غير المشروع، من خلال تناول مفهومها وطبيعتها القانونية، وبيان الأساس الدولي لتجريمها،

وتمييزها عن الجرائم المشابهة، وذلك في إطار دراسة تحليلية مقارنة تسعى إلى تعميق الفهم القانوني لهذه الجريمة، وإبراز دورها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

المطلب الأول: مفهوم جريمة الكسب غير المشروع وطبيعتها القانونية

تعرف جريمة الكسب غير المشروع بأنها الحالة التي تتضخم فيها ثروة الموظف العام أو الشخص الخاضع لأحكام النزاهة بصورة لا تتناسب مع موارده المشروعة، بحيث يعجز عن تقديم تفسير قانوني مقبول لهذا الثراء، ويلاحظ أن هذا التعريف ينطوي على خصوصية جوهرية، تتمثل في أن المشرع لا يشترط إثبات واقعة إجرامية محددة، بل يكتفي بإثبات نتيجة مالية غير مبررة، تعد في ذاتها مؤشرا على وجود سلوك غير مشروع، وهذا ما يمنح هذه الجريمة طابعا استثنائيا يميزها عن الجرائم التقليدية التي تقوم على أفعال محددة ومادية.

ومن هذا المنظور، فإن جريمة الكسب غير المشروع تمثل تحولا في فلسفة التجريم الجنائي، حيث ينتقل التركيز من السلوك الإجرامي إلى النتيجة غير المشروعة، الأمر الذي يعكس تطور السياسة الجنائية لمواكبة تعقيد جرائم الفساد الحديثة، فالتجارب العملية أثبتت أن العديد من جرائم الفساد يصعب إثباتها بالوسائل التقليدية، نظرا لاعتمادها على وسائل خفية أو معقدة، مما استدعى تبني أدوات قانونية بديلة تقوم على القرائن والمؤشرات المالية.

وفيما يتعلق بالطبيعة القانونية لهذه الجريمة، فإنها تصنف ضمن جرائم الفساد المالي، إلا أنها تتميز بكونها جريمة قرينة أو جريمة مفترضة، حيث يقوم المشرع على افتراض وجود سلوك غير مشروع متى ثبتت زيادة غير مبررة في الثروة، ويترتب على ذلك نقل عبء الإثبات في بعض التشريعات إلى المتهم، الذي يطلب منه إثبات مشروعية مصدر أمواله، وهو ما يعد خروجا نسبيا عن القواعد العامة في القانون الجنائي.

وهنا تبرز إشكالية قانونية جوهرية تتعلق بمدى توافق هذا النوع من التجريم مع مبدأ **قرينة البراءة**، الذي يعد من المبادئ الأساسية في الأنظمة القانونية الحديثة، إذ يرى اتجاه فقهي أن افتراض عدم مشروعية الثروة قد يؤدي إلى المساس بحقوق المتهم، خاصة إذا لم تحدد الضوابط القانونية بدقة، أو إذا لم توفر ضمانات كافية للمحاكمة العادلة، وفي المقابل، يرى اتجاه آخر أن هذا الخروج مبرر في إطار جرائم الفساد، التي تتسم بالخفاء والتعقيد، ويصعب إثباتها بوسائل الإثبات التقليدية، مما يبرر اعتماد المشرع على القرائن القانونية.

كما ترتبط هذه الجريمة ارتباطا وثيقا بمفهوم الوظيفة العامة، إذ غالبا ما تطبق على الموظفين العموميين أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب ذات طبيعة عامة، نظرا لما يتمتعون به من سلطة أو نفوذ قد يستغل لتحقيق مكاسب غير مشروعة، غير أن التطور التشريعي في بعض الدول اتجه نحو توسيع نطاق تطبيق هذه الجريمة ليشمل فئات أخرى، مثل المسؤولين في الشركات العامة أو الخاصة التي تتعامل مع المال العام، أو التي تؤدي خدمات ذات طابع عام.

ومن زاوية تحليلية أعمق، يمكن القول إن جريمة الكسب غير المشروع تمثل نقطة التقاء بين القانون الجنائي والقانون الإداري وقواعد الحوكمة، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم الشفافية، والإفصاح المالي، وتعارض المصالح، وإقرارات الذمة المالية،

فهي لا تعد مجرد أداة عقابية، بل تمثل أيضا وسيلة وقائية تهدف إلى تعزيز النزاهة في الوظيفة العامة، وردع السلوكيات التي قد تؤدي إلى الفساد، كما يثير هذا النوع من الجرائم إشكالية تتعلق بتحديد معيار عدم التناسب، حيث يختلف تقدير هذا المعيار من حالة إلى أخرى، ويتطلب تحليلا دقيقا للظروف المالية والاجتماعية للمتهم، وهو ما يفرض على الجهات القضائية الاعتماد على خبرات فنية متخصصة، مثل التحليل المالي والمحاسبي، لتحديد ما إذا كانت الزيادة في الثروة مبررة أم لا.

وفي السياق الدولي، أقرت (United Nations Convention against Corruption) إمكانية تجريم الإثراء غير المشروع، وهو ما يعكس اعتراف المجتمع الدولي بأهمية هذه الجريمة كأداة لمكافحة الفساد، رغم استمرار الجدل حول مدى إلزامية هذا التجريم، وقد أدى ذلك إلى تباين في مواقف الدول، حيث تبنت بعض الدول هذا التجريم بشكل صريح، بينما تحفظت عليه دول أخرى لأسباب دستورية أو قانونية.

ومن الناحية الفقهية، ينقسم الرأي القانوني إلى اتجاهين رئيسيين:

- اتجاه يرى أن تجريم الكسب غير المشروع يمثل خروجا عن المبادئ التقليدية للقانون الجنائي، ويهدد ضمانات المحاكمة العادلة.
- واتجاه آخر يرى أنه ضرورة قانونية تفرضها طبيعة الفساد المعاصر، ويعد أداة فعالة لسد الثغرات التي قد يستغلها الفاسدون للإفلات من العقاب.

وفي ضوء هذا الجدل، يتضح أن جريمة الكسب غير المشروع تمثل نموذجا للتوازن الدقيق بين متطلبات العدالة الجنائية وضرورات مكافحة الفساد، وهو ما يستدعي من المشرع والقضاء تبني مقاربة متوازنة تضمن تحقيق الردع دون المساس بالحقوق الأساسية.[1]

المطلب الثاني: الأساس الدولي لتجريم الكسب غير المشروع

يستند تجريم الكسب غير المشروع إلى إطار دولي متكامل تم تطويره في سياق الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في إدارة الشأن العام، حيث أدرك المجتمع الدولي مبكرا أن جرائم الفساد، وعلى رأسها الإثراء غير المشروع، لم تعد ظاهرة محلية، بل أصبحت عابرة للحدود، تتطلب استجابة قانونية دولية منسقة، وفي هذا السياق، لعبت (United Nations) دورا محوريا في بلورة هذا الإطار من خلال (United Nations Convention against Corruption)، التي تعد أول صك دولي شامل وملزم في مجال مكافحة الفساد، وقد نصت المادة (20) من الاتفاقية على إمكانية قيام الدول الأطراف بتجريم الإثراء غير المشروع، من خلال معاقبة أي موظف عام لا يستطيع أن يبرر زيادة كبيرة في أصوله مقارنة بدخله المشروع.

[1] Rose-Ackerman, Susan & Palifka, Bonnie. *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. Cambridge University Press, 2021. :Graycar, Adam. *Handbook on Corruption, Ethics and Integrity in Public Administration*. Edward Elgar Publishing, 2020. :Huberts, Leo. *Integrity and Quality of Governance*. Springer, 2022.

ويلاحظ أن النص جاء بصيغة اختيارية (تدرس كل دولة طرف اعتماد)، وهو ما يعكس إدراك واضعي الاتفاقية لحساسية هذا النوع من التجريم، خاصة في ظل التباين بين النظم القانونية، لا سيما فيما يتعلق بمسألة عبء الإثبات ومبدأ قرينة البراءة، فبعض الأنظمة القانونية، خصوصا تلك التي تتبنى تقاليد القانون الأنجلوسكسوني، تتحفظ على نقل عبء الإثبات إلى المتهم، لما قد يمثله ذلك من تعارض مع الضمانات الدستورية.

ومن ثم، فإن الطبيعة الاختيارية لتجريم الكسب غير المشروع لا تعد ضعفا في الاتفاقية، بقدر ما تعكس مرونة تشريعية تسمح للدول بتكييف هذا التجريم وفق خصوصياتها الدستورية والقانونية ومع ذلك، فإن الاتجاه العام في القانون الدولي يميل نحو تشجيع الدول على تبني هذا التجريم، باعتباره أداة فعالة في سد الثغرات التي قد يستغلها الفاسدون للإفلات من العقاب.

وإلى جانب الاتفاقية، أسهمت منظمات دولية أخرى في تطوير الإطار المفاهيمي والتطبيقي لمكافحة الكسب غير المشروع، حيث عملت (OECD)على تعزيز معايير الحوكمة الرشيدة والنزاهة، من خلال إصدار أدلة ومبادئ توجيهية تتعلق بالإفصاح المالي، وتعارض المصالح، وإدارة المخاطر، كما ركزت (World Bank) على تطوير أدوات عملية لمكافحة الفساد، مثل نظم تتبع الأصول، واسترداد الأموال المنهوبة، وتعزيز الشفافية في الإدارة المالية.

ومن الناحية التطبيقية، أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي تبنت تجريم الكسب غير المشروع ضمن منظومة متكاملة من السياسات القانونية والمؤسسية، حققت نتائج أكثر فاعلية في مكافحة الفساد فالتجريم في حد ذاته لا يكفي، ما لم يدعم بآليات تنفيذ فعالة، تشمل أجهزة رقابية مستقلة، ونظم إفصاح مالي دقيقة، وتعاون دولي في تبادل المعلومات واسترداد الأصول، كما أن التعاون الدولي يعد عنصرا أساسيا في هذا الإطار، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود لجرائم الفساد، حيث تتطلب ملاحقة الأموال غير المشروعة تنسيقا بين الدول، وتبادلا للمعلومات المالية، وتفعيلا للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، وقد أكدت الاتفاقية الأممية على أهمية هذا التعاون، من خلال تخصيص فصول كاملة لاسترداد الموجودات والمساعدة القانونية المتبادلة.

ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن الإطار الدولي لتجريم الكسب غير المشروع يقوم على ثلاثة محاور رئيسية:

- **المحور التشريعي**: الذي يتمثل في تجريم الإثراء غير المشروع ضمن القوانين الوطنية.
- **المحور المؤسسي**: الذي يركز على إنشاء أجهزة رقابية مستقلة وفعالة.
- **المحور الدولي**: الذي يقوم على التعاون بين الدول في مكافحة الفساد واسترداد الأموال.

وفي ضوء ذلك، يتبين أن فعالية هذا الإطار لا تعتمد فقط على النصوص القانونية، بل على مدى تكامل هذه المحاور، ومدى التزام الدول بتطبيقها بصورة فعلية.

كما يبرز تحد مهم يتمثل في الفجوة بين الالتزامات الدولية والتطبيق العملي، حيث تشير العديد من التقارير الدولية إلى أن بعض الدول، رغم تصديقها على الاتفاقيات الدولية، لا تزال تواجه صعوبات في تنفيذها، بسبب ضعف القدرات المؤسسية، أو غياب الإرادة السياسية، أو تعقيدات الإجراءات القانونية وعليه، فإن تجريم الكسب غير المشروع في الإطار الدولي يعد خطوة

مهمة نحو تعزيز مكافحة الفساد، إلا أن نجاحه يظل مرهونا بمدى قدرة الدول على ترجمة هذه الالتزامات إلى سياسات فعالة، وآليات تنفيذية قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة.[1]

المطلب الثالث: التمييز بين جريمة الكسب غير المشروع والجرائم المشابهة

تتداخل جريمة الكسب غير المشروع مع عدد من الجرائم الأخرى المرتبطة بالفساد المالي والإداري، مثل الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، وغسل الأموال، وهو ما يثير إشكالية التكييف القانوني وحدود التمييز بين هذه الجرائم، غير أن جريمة الكسب غير المشروع تتميز بخصائص جوهرية تجعلها قائمة بذاتها ضمن منظومة مكافحة الفساد، سواء من حيث بنيتها القانونية أو من حيث طبيعتها الإثباتية.

ففيما يتعلق بجريمة الرشوة، فإنها تقوم على وجود علاقة تعاقدية غير مشروعة بين طرفين، يتم بموجبها تقديم منفعة مقابل أداء عمل أو الامتناع عنه، وهو ما يتطلب إثبات عنصر الاتفاق والارتباط السببي بين المنفعة والوظيفة العامة، أما جريمة الكسب غير المشروع، فلا تشترط هذا الاتفاق، بل يكفي فيها إثبات وجود زيادة غير مبررة في ثروة الموظف العام، دون الحاجة إلى تحديد مصدر هذه الزيادة أو ربطها بواقعة محددة ومن ثم، فإن الكسب غير المشروع يعد أوسع نطاقا من الرشوة، إذ يمكن أن يشمل حالات لم يتم فيها اكتشاف الفعل الإجرامي الأصلي.

أما جريمة الاختلاس، فهي تتعلق بالاستيلاء المباشر على المال العام أو تبديده من قبل الموظف العام، وهو ما يقتضي إثبات واقعة مادية محددة تتمثل في تحويل المال من حيازته القانونية إلى حيازته غير المشروعة، في حين أن جريمة الكسب غير المشروع لا تتطلب إثبات هذا الفعل، بل تركز على النتيجة النهائية المتمثلة في تضخم الثروة، وهو ما يجعلها أداة مكملة للاختلاس، خاصة في الحالات التي يتعذر فيها إثبات واقعة الاستيلاء ذاتها.

وفيما يتعلق بجريمة استغلال النفوذ، فإنها تقوم على استخدام الشخص لنفوذه الحقيقي أو المفترض للحصول على مزايا غير مشروعة، سواء لنفسه أو لغيره، وهو ما يتطلب إثبات وجود هذا النفوذ واستغلاله، أما الكسب غير المشروع، فلا يشترط إثبات وسيلة الحصول على المنفعة، بل يكتفي بإثبات عدم التناسب بين الثروة والدخل المشروع، مما يجعله أكثر مرونة من حيث الإثبات، لكنه في الوقت ذاته أكثر إثارة للجدل من الناحية القانونية.

أما جريمة غسل الأموال، فتختلف من حيث طبيعتها ووظيفتها، إذ تهدف إلى إضفاء صفة المشروعية على أموال متحصلة من جرائم سابقة، من خلال إدخالها في النظام المالي المشروع عبر سلسلة من العمليات المعقدة، وفي المقابل، تركز جريمة الكسب غير المشروع على الكشف عن هذه الأموال في مرحلة سابقة، أي قبل تنظيفها، مما يجعلها أداة وقائية تسهم في منع تطور الجرائم المالية إلى مراحل أكثر تعقيدا.

[1] UNODC. *State of Implementation of the United Nations Convention against Corruption*, 2022. : OECD. *Anti-Corruption and Integrity Outlook*, 2024. :World Bank. *Enhancing Government Effectiveness and Transparency*, 2022.

ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن العلاقة بين جريمة الكسب غير المشروع وهذه الجرائم الأخرى هي علاقة تكامل وليست تعارضا، حيث تمثل كل جريمة مرحلة أو جانبا من جوانب الفساد، فالرشوة واستغلال النفوذ تمثلان وسائل الحصول على المال غير المشروع، والاختلاس يمثل أحد صور الاستيلاء المباشر، وغسل الأموال يمثل مرحلة لاحقة تهدف إلى إخفاء مصدر المال، في حين يأتي الكسب غير المشروع كأداة شاملة قادرة على التقاط نتائج هذه الجرائم حتى في حال تعذر إثباتها بشكل مباشر.

كما أن هذا التداخل يفرض ضرورة التنسيق بين الجهات المختصة، سواء كانت جهات تحقيق أو رقابة أو جهات مالية، لضمان تبادل المعلومات وتكامل الجهود، فالتعامل مع جريمة الكسب غير المشروع بمعزل عن باقي الجرائم قد يؤدي إلى قصور في المواجهة القانونية، في حين أن اعتماد مقاربة شاملة يتيح تحقيق فعالية أكبر في مكافحة الفساد.

ومن الناحية التطبيقية، يثير هذا التمييز أهمية كبيرة في تحديد الوصف القانوني للجريمة، واختيار النصوص القانونية المناسبة، وتحديد الاختصاص القضائي، فضلا عن تحديد العقوبات والتدابير المطبقة، كما يساهم في تجنب الازدواجية في العقاب، وضمان احترام مبدأ عدم محاكمة الشخص مرتين عن الفعل ذاته.

وفي السياق الدولي، تؤكد (United Nations Convention against Corruption) على أهمية اعتماد نهج متكامل في مكافحة الفساد، يجمع بين تجريم مختلف صوره، وتعزيز التعاون الدولي، وتطوير الآليات الوقائية، وهو ما يعكس إدراك المجتمع الدولي للطبيعة المركبة لهذه الظاهرة، كما تشير الأدبيات الحديثة الصادرة عن (Financial Action Task Force) و(OECD)إلى أن الجرائم المالية أصبحت مترابطة بشكل متزايد، مما يستدعي اعتماد سياسات شاملة تعتمد على تحليل المخاطر، وتبادل المعلومات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الكشف عن الأنماط الإجرامية.

وفي ضوء ذلك، يتبين أن التمييز بين جريمة الكسب غير المشروع والجرائم المشابهة لا يهدف فقط إلى التصنيف القانوني، بل يمثل خطوة أساسية لفهم طبيعة الفساد المعاصر، وتطوير أدوات قانونية فعالة لمواجهته، بما يحقق التوازن بين الردع الجنائي وضمانات العدالة، يتضح أن جريمة الكسب غير المشروع تتميز بكونها جريمة قائمة على النتيجة لا على الفعل، مما يجعلها أداة قانونية مرنة وفعالة في مواجهة الفساد، لكنها في الوقت ذاته تثير تحديات قانونية تتطلب معالجة دقيقة، كما أن علاقتها بالجرائم الأخرى هي علاقة تكامل، مما يستدعي اعتماد نهج شامل ومتكامل في مكافحة الفساد.[1]

المبحث الثاني: الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع

لم يعد تجريم الكسب غير المشروع، في ظل تطور أنماط الفساد وتعقد أدواته، كافيا بمفرده لتحقيق الردع الفعال أو الحد من انتشار الظاهرة، بل أصبح من الضروري إسناده بمنظومة متكاملة من الآليات القانونية والمؤسسية التي تتوزع بين الوقاية

[1] Dellaportas, Steven et al. *Ethics, Governance and Accountability*. Routledge, 2021. :Basel Institute on Governance. *Illicit Enrichment and Financial Crime*, 2022. :FATF. *Money Laundering and Corruption Risks Report*, 2024.

والكشف والتحقيق والمساءلة، فالقانون الجنائي، رغم أهميته، يظل أداة لاحقة تتدخل بعد وقوع الفعل، في حين أن مكافحة الفساد المعاصر تتطلب اعتماد مقاربة شاملة تقوم على منع وقوع الجريمة ابتداء، وكشفها مبكرا، ومعالجتها بكفاءة وشفافية.

وقد أثبتت التجارب الدولية أن فعالية مكافحة الفساد لا تتحقق بمجرد وجود نصوص قانونية تجرم الأفعال غير المشروعة، وإنما تعتمد بالدرجة الأولى على وجود أدوات تنفيذية قادرة على تطبيق هذه النصوص بصورة فعالة، ضمن إطار مؤسسي متكامل يتميز بالاستقلالية والكفاءة والشفافية، فغياب الآليات التطبيقية أو ضعفها يؤدي إلى إفراغ النصوص القانونية من مضمونها، ويحولها إلى مجرد قواعد شكلية لا تحقق الأهداف المرجوة منها.

وفي هذا السياق، برزت أهمية الأنظمة الحديثة التي تقوم على **الإفصاح المالي والشفافية**، حيث تعد إقرارات الذمة المالية من أهم الأدوات الوقائية التي تمكن الجهات المختصة من تتبع التغيرات في الثروة، والكشف عن أي تضخم غير مبرر في الأصول. كما أن هذه الأنظمة تسهم في تعزيز المساءلة، من خلال إخضاع المسؤولين لرقابة مستمرة، وهو ما يحد من فرص استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب غير مشروعة إلى جانب ذلك، تلعب **الرقابة المؤسسية** دورا محوريا في مكافحة الكسب غير المشروع، من خلال الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد، التي تضطلع بمهام الكشف والتحقيق وجمع الأدلة وإحالة القضايا إلى الجهات القضائية، وتعد فعالية هذه الأجهزة مرتبطة بمدى استقلاليتها، وتوافر الموارد البشرية والتقنية اللازمة، فضلا عن وضوح اختصاصاتها وتكاملها مع باقي الجهات المعنية.

كما شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في استخدام **التحليل المالي المتقدم والتقنيات الرقمية** في مكافحة الفساد، حيث أصبح بالإمكان تتبع التدفقات المالية، وتحليل البيانات الضخمة، واكتشاف الأنماط غير الطبيعية في الثروات والمعاملات، وقد أسهم هذا التحول الرقمي في تعزيز قدرة الدول على الكشف عن جرائم الكسب غير المشروع، خاصة في ظل تعقيد الأساليب المستخدمة لإخفاء الأموال غير المشروعة، مثل استخدام الشركات الوهمية أو التحويلات العابرة للحدود.

وفي الإطار الدولي، تؤكد المعايير الصادرة عن (OECD) و(World Bank)و (United Nations Development Programme)على أهمية تبني نهج متكامل يجمع بين التشريع الفعال، والحوكمة الرشيدة، والرقابة المؤسسية، والتعاون الدولي، باعتبارها عناصر مترابطة لا يمكن فصلها في مواجهة الفساد.

ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الكسب غير المشروع تقوم على ثلاثة مستويات مترابطة:

- **المستوى الوقائي**: ويشمل نظم الإفصاح المالي، وإدارة تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية.
- **المستوى الرقابي**: ويشمل الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد والتدقيق الداخلي والخارجي.
- **المستوى الجزائي**: ويشمل العقوبات الجنائية، ومصادرة الأموال، واسترداد الأصول.

ويكمن نجاح هذه المنظومة في تحقيق التكامل بين هذه المستويات، بحيث لا تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى، بل ضمن إطار مؤسسي موحد قائم على تبادل المعلومات والتنسيق المستمر، كما يبرز في هذا السياق تحد مهم يتمثل في الفجوة بين

الإطار القانوني والتطبيق العملي، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن بعض الدول تمتلك تشريعات متقدمة، إلا أنها تعاني من ضعف في التنفيذ، نتيجة لعوامل متعددة، منها نقص الموارد، أو ضعف الإرادة السياسية، أو تعقيد الإجراءات، وهو ما يؤثر سلبا على فعالية مكافحة الفساد.

وعليه، فإن دراسة الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع تكتسب أهمية خاصة، باعتبارها تمثل الجانب العملي لتطبيق القواعد القانونية، وهي التي تحدد في النهاية مدى نجاح الدولة في مواجهة هذه الجريمة ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث أبرز هذه الآليات، من خلال تحليل دور إقرارات الذمة المالية، والأجهزة الرقابية، والعقوبات والتدابير القانونية، في إطار دراسة تحليلية تسعى إلى تقييم فعاليتها، واستخلاص أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

المطلب الأول: إقرارات الذمة المالية ودورها في كشف الكسب غير المشروع

تعد إقرارات الذمة المالية من أهم الأدوات الوقائية التي اعتمدتها التشريعات الحديثة في مواجهة جريمة الكسب غير المشروع، نظرا لدورها المحوري في تعزيز الشفافية، وترسيخ مبدأ المساءلة، والكشف المبكر عن مظاهر الإثراء غير المبرر، وتقوم هذه الآلية على إلزام فئات محددة من الأشخاص، وعلى رأسهم الموظفون العموميون وأصحاب المناصب العليا، بالإفصاح عن ممتلكاتهم وأصولهم المالية ومصادر دخلهم، سواء عند تولي المنصب أو بشكل دوري خلال فترة شغله، وأحيانا بعد انتهاء الخدمة.

وتكمن الأهمية الجوهرية لإقرارات الذمة المالية في كونها تنشئ قاعدة بيانات مرجعية تمكن الجهات المختصة من تتبع التغيرات التي تطرأ على الوضع المالي للمسؤولين، ومقارنتها بمصادر دخلهم المشروعة، بما يسمح بالكشف عن أي زيادة غير مبررة في الثروة قد تشكل قرينة على وجود كسب غير مشروع ومن ثم، فإن هذه الآلية لا تقتصر على الدور الرقابي اللاحق، بل تمتد إلى الدور الوقائي، إذ تسهم في ردع المسؤولين عن الانخراط في ممارسات فساد، خوفا من اكتشافها من خلال هذه الإقرارات.

ومن الناحية التحليلية، ترتبط فعالية إقرارات الذمة المالية بعدة عناصر أساسية، في مقدمتها **شمولية نطاق التطبيق**، بحيث تشمل جميع الفئات المعرضة لمخاطر الفساد، و**دورية التحديث**، بما يضمن مواكبة التغيرات في الذمة المالية، و**دقة البيانات المصرح بها**، ووجود آليات فعالة للتحقق من صحتها، كما تلعب **الشفافية** دورا مهما في هذا السياق، حيث إن الإفصاح العلني في بعض الأنظمة يعزز من الرقابة المجتمعية، في حين أن الإفصاح السري يركز على الرقابة المؤسسية.

وفيما يتعلق بالنماذج التطبيقية، تختلف نظم إقرارات الذمة المالية من دولة إلى أخرى، حيث تعتمد بعض الدول نموذج الإفصاح العلني الذي يتيح للجمهور الاطلاع على بيانات المسؤولين، وهو ما يعزز من الشفافية والمساءلة المجتمعية، بينما تعتمد دول أخرى نموذج الإفصاح السري، الذي يقتصر على الجهات الرقابية المختصة، حفاظا على الخصوصية، كما تختلف هذه النظم من حيث نطاق الأشخاص الخاضعين لها، فبعضها يقتصر على كبار المسؤولين، في حين يمتد بعضها ليشمل فئات أوسع من الموظفين.

كما تتباين النظم القانونية في **آليات التحقق من صحة الإقرارات**، حيث تعتمد بعض الدول على المراجعة اليدوية التقليدية، بينما اتجهت دول أخرى إلى استخدام **الأنظمة الرقمية والتحليل الآلي للبيانات**، وربط قواعد البيانات المختلفة، مثل

السجلات العقارية والمصرفية والضريبية، بما يتيح الكشف عن التناقضات بشكل أكثر دقة وسرعة، وقد أسهم هذا التحول الرقمي في تعزيز فعالية هذه الآلية، خاصة في ظل تعقيد العمليات المالية الحديثة وفي هذا السياق، تؤكد الأدبيات الدولية الصادرة عن (OECD) و(World Bank)أن نظم الإفصاح المالي تعد من أكثر الأدوات فعالية في الوقاية من الفساد، شريطة أن تصمم بطريقة تضمن التكامل بين الشفافية والرقابة، وأن تدعم بآليات تحقق قوية وعقوبات رادعة في حال تقديم بيانات غير صحيحة.

ورغم هذه الأهمية، تواجه إقرارات الذمة المالية عددا من التحديات العملية والقانونية التي قد تحد من فعاليتها، من أبرزها:

- **ضعف آليات التحقق**: حيث قد تقتصر بعض الأنظمة على تلقي الإقرارات دون إجراء مراجعة فعلية لمحتواها.
- **غياب التكامل بين قواعد البيانات**: مما يصعب عملية تتبع الأصول وربطها بمصادر الدخل.
- **نقص الموارد البشرية والتقنية**: خاصة في الدول التي تفتقر إلى الكوادر المتخصصة أو البنية التحتية الرقمية.
- **التحايل القانوني**: من خلال إخفاء الأصول باسم أطراف ثالثة أو استخدام الشركات الوهمية.
- **الإشكالات المتعلقة بالخصوصية**: حيث يثير الإفصاح عن البيانات المالية تساؤلات حول حماية الحياة الخاصة للمسؤولين.

كما يبرز تحد آخر يتمثل في **مدى التزام المسؤولين بتقديم بيانات صحيحة وكاملة**، حيث إن غياب العقوبات الفعالة أو ضعف تطبيقها قد يؤدي إلى تقويض مصداقية هذه الآلية ومن ثم، فإن فعالية إقرارات الذمة المالية لا تعتمد فقط على وجودها كالتزام قانوني، بل على مدى جدية تطبيقها، ووجود رقابة صارمة على الالتزام بها.

ومن زاوية نقدية، يمكن القول إن إقرارات الذمة المالية تمثل أداة ضرورية لكنها غير كافية بمفردها لمكافحة الكسب غير المشروع، إذ يجب أن تكون جزءا من منظومة متكاملة تشمل الرقابة المؤسسية، والتحقيق المالي، والتعاون الدولي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة فبدون هذا التكامل، قد تتحول هذه الإقرارات إلى مجرد إجراء شكلي لا يحقق الغاية المرجوة.

وعليه، يتضح أن إقرارات الذمة المالية تمثل حجر الزاوية في النظام الوقائي لمكافحة الكسب غير المشروع، إلا أن فعاليتها ترتبط بمدى تطويرها المستمر، وتعزيز آليات التحقق منها، ودمجها ضمن إطار مؤسسي شامل يقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، تعد إقرارات الذمة المالية أداة وقائية فعالة في الكشف عن الكسب غير المشروع، غير أن نجاحها يعتمد على تكاملها مع آليات رقابية وتقنية متقدمة، وعلى وجود إرادة مؤسسية حقيقية لتفعيلها بصورة جدية وفعالة.[1]

[1] OECD. *Asset Declarations for Public Integrity: A Key Anti-Corruption Tool*, 2021. :World Bank. *Public Officials' Asset Disclosure Systems: Strengthening Accountability*, 2023.: Transparency International. *Financial Disclosure as a Tool for Corruption Prevention*, 2022.

المطلب الثاني: دور الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد

تضطلع الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد بدور محوري في منظومة مكافحة جريمة الكسب غير المشروع، إذ تمثل الأداة التنفيذية الأساسية لتفعيل النصوص القانونية وترجمتها إلى إجراءات عملية ملموسة، فمهما بلغت دقة التشريعات وتطورها، فإنها تظل محدودة الأثر ما لم تسند إلى مؤسسات رقابية فعالة تمتلك الصلاحيات القانونية والقدرات الفنية التي تمكنها من الكشف عن الجرائم والتحقيق فيها وإحالتها إلى القضاء المختص.

وتتمتع هذه الأجهزة، في معظم النظم القانونية الحديثة، بصلاحيات واسعة تشمل جمع المعلومات، والتحري، والتدقيق المالي، والتحقيق الإداري، بل وفي بعض الأحيان التحقيق الجنائي، فضلا عن إحالة القضايا إلى الجهات القضائية المختصة، ويعد هذا الاتساع في الصلاحيات أمرا ضروريا لمواجهة جرائم الكسب غير المشروع، التي تتسم غالبا بالتعقيد والتشابك، وتتطلب خبرات متعددة تشمل الجوانب القانونية والمالية والمحاسبية.

ومن حيث التصنيف، تتنوع الأجهزة الرقابية بين عدة مستويات، يمكن إجمالها في ثلاثة أنماط رئيسية:

- **أجهزة الرقابة المالية العليا:** مثل دواوين المحاسبة أو أجهزة الرقابة العليا، التي تختص بمراجعة الإنفاق العام وضمان سلامة استخدام المال العام.
- **هيئات التدقيق الداخلي والخارجي:** التي تعمل داخل المؤسسات أو بشكل مستقل، وتهدف إلى تقييم نظم الرقابة الداخلية والكشف عن أوجه القصور أو الانحرافات.
- **هيئات مكافحة الفساد المتخصصة:** التي تنشأ خصيصا لمكافحة الفساد، وتتمتع غالبا بصلاحيات تحقيقية ورقابية موسعة، وقد تجمع بين الطابع الإداري والجنائي.

ويكمن نجاح هذه الأجهزة في قدرتها على العمل بشكل تكاملي، بحيث لا تعمل كل جهة بمعزل عن الأخرى، بل ضمن منظومة مؤسسية متكاملة تقوم على تبادل المعلومات والتنسيق المستمر، فغياب هذا التنسيق قد يؤدي إلى ازدواجية في الجهود، أو إلى وجود فجوات يمكن أن يستغلها مرتكبو الفساد، كما تلعب **الحوكمة المؤسسية** دورا أساسيا في تعزيز فعالية هذه الأجهزة، من خلال وضع سياسات واضحة للمساءلة، وتحديد الاختصاصات، وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرار، فالرقابة الفعالة لا تقوم فقط على وجود أجهزة رقابية، بل على وجود بيئة مؤسسية داعمة تقوم على مبادئ النزاهة والشفافية وسيادة القانون.

وفي هذا السياق، تؤكد المعايير الدولية الصادرة عن (OECD) و(United Nations Development Programme)أن استقلالية الأجهزة الرقابية تعد شرطا جوهريا لنجاحها، سواء من الناحية التنظيمية أو المالية أو الوظيفية، فاستقلال هذه الهيئات عن السلطة التنفيذية يضمن حيادها، ويمنحها القدرة على أداء مهامها دون تدخل أو ضغط.

ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن فعالية الأجهزة الرقابية في مكافحة الكسب غير المشروع تعتمد على مجموعة من العناصر، من أبرزها:

- **الاستقلال المؤسسي:** بحيث تكون الهيئة بعيدة عن التأثيرات السياسية أو الإدارية.

- **القدرات الفنية**: بما يشمل توفر كوادر متخصصة في التحقيق المالي والتحليل المحاسبي.
- **السلطات القانونية الكافية**: التي تتيح لها الوصول إلى المعلومات والبيانات دون قيود غير مبررة.
- **التكامل مع الجهات الأخرى**: مثل النيابة العامة، والبنوك، والجهات الضريبية.
- **استخدام التكنولوجيا الحديثة**: في تحليل البيانات واكتشاف الأنماط غير الطبيعية.

ورغم هذه الأهمية، تواجه الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد عددا من التحديات التي قد تحد من فعاليتها، من أبرزها:

- **ضعف الاستقلالية**: نتيجة تدخل السلطة التنفيذية أو القيود التشريعية.
- **نقص الموارد البشرية والتقنية**: مما يحد من قدرتها على التعامل مع القضايا المعقدة.
- **غياب التنسيق المؤسسي**: بين الجهات المختلفة، مما يؤدي إلى تشتت الجهود.
- **تعقيد الإجراءات القانونية**: الذي قد يعرقل سرعة التحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة.
- **ضعف الإرادة السياسية**: في بعض الحالات، مما يؤثر على جدية مكافحة الفساد.

كما يبرز تحد إضافي يتمثل في **التوازن بين الصلاحيات والضمانات القانونية**، حيث إن منح هذه الهيئات صلاحيات واسعة يجب أن يقابله وجود ضوابط قانونية تضمن عدم إساءة استخدامها، وتحافظ على حقوق الأفراد، وهو ما يتطلب إطارا قانونيا دقيقا يحدد حدود هذه الصلاحيات ومن الناحية التطبيقية، أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي نجحت في مكافحة الفساد هي تلك التي اعتمدت على هيئات مستقلة وقوية، مدعومة بإرادة سياسية حقيقية، وبنظام قانوني يضمن المساءلة والشفافية، كما أن التعاون بين هذه الهيئات على المستوى الدولي أصبح ضرورة ملحة، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود لجرائم الفساد.

وعليه، يمكن القول إن الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد تمثل العمود الفقري لمنظومة مكافحة الكسب غير المشروع، وأن فعاليتها تعتمد على مدى تكاملها مع باقي الآليات القانونية والمؤسسية، وعلى قدرتها على التكيف مع التحديات المتغيرة للفساد المعاصر، تعد الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد عنصرا حاسما في كشف جرائم الكسب غير المشروع ومكافحتها، غير أن نجاحها يرتبط بمدى استقلالها، وتوافر الموارد اللازمة لها، وتكاملها مع باقي مكونات منظومة النزاهة، في إطار قانوني يحقق التوازن بين الفعالية والضمانات.[1]

[1] UNDP. *Anti-Corruption Agencies: Strengthening Institutional Effectiveness*, 2024. :OECD. *Strengthening Public Integrity Systems*, 2023. :INTOSAI. *Guidelines for Internal Control and Public Sector Auditing*, 2021.

المطلب الثالث: العقوبات والتدابير القانونية في مواجهة الكسب غير المشروع

تشكل العقوبات الجنائية والتدابير القانونية أحد الأعمدة الأساسية في منظومة مكافحة جريمة الكسب غير المشروع، إذ تمثل الأداة الردعية التي تهدف إلى منع ارتكاب هذه الجريمة، سواء من خلال الردع العام الذي يوجه رسالة إلى المجتمع بخطورة الفعل، أو الردع الخاص الذي يستهدف الجاني نفسه لمنع تكرار السلوك الإجرامي، غير أن فعالية هذه العقوبات لا تقاس بمدى شدتها فحسب، بل بمدى ملاءمتها لطبيعة الجريمة، وقدرتها على تحقيق العدالة واسترداد الأموال غير المشروعة.

وتتنوع العقوبات المقررة لجريمة الكسب غير المشروع بين عقوبات أصلية وأخرى تبعية أو تكميلية، حيث تشمل العقوبات الأصلية عادة **السجن والغرامة**، وذلك بالنظر إلى جسامة الفعل وتأثيره على المال العام أما العقوبات التبعية، فتتمثل في **العزل من الوظيفة العامة، والحرمان من تولي المناصب العامة، والمنع من مزاولة بعض الأنشطة**، وهي عقوبات تهدف إلى حماية الوظيفة العامة من الاستغلال، وتعزيز الثقة في المؤسسات، ومن أهم التدابير القانونية في هذا المجال **مصادرة الأموال غير المشروعة**، والتي تعد من أكثر الأدوات فعالية في مكافحة الكسب غير المشروع، إذ لا يكفي معاقبة الجاني دون تجريده من العائد المالي للجريمة، فالمصادرة لا تحقق فقط العدالة، بل تسهم أيضا في إعادة الأموال إلى خزينة الدولة، وتعزيز ثقة المجتمع في جدية مكافحة الفساد.

وقد شهدت هذه الآلية تطورا ملحوظا على المستوى الدولي، حيث اتجهت العديد من الدول إلى تبني أدوات متقدمة، مثل **تجميد الأصول، والمصادرة دون حكم جنائي في بعض الحالات Non-Conviction Based**) (**Confiscation**، والتعاون الدولي في استرداد الأموال المنهوبة، خاصة في الحالات التي يتم فيها نقل الأموال إلى خارج الدولة وفي هذا السياق، تؤكد (United Nations Convention against Corruption) على أهمية استرداد الموجودات باعتباره مبدأ أساسيا في مكافحة الفساد.

ومن زاوية تحليلية، فإن العقوبات في جرائم الكسب غير المشروع تتميز بكونها لا تستهدف فقط الفعل الإجرامي، بل تسعى إلى معالجة نتائجه، وهو ما يبرر التركيز على التدابير المالية إلى جانب العقوبات السالبة للحرية، كما أن هذه العقوبات ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات الوقائية، إذ إن علم الموظف بإمكانية مصادرة أمواله غير المشروعة يشكل عامل ردع قوي ومع ذلك، تثير هذه الجريمة عددا من الإشكاليات القانونية المعقدة، في مقدمتها **عبء الإثبات**، حيث تعتمد بعض التشريعات على نقل عبء إثبات مشروعية الثروة إلى المتهم، وهو ما يعد خروجا عن القاعدة العامة التي تقضي بأن عبء الإثبات يقع على عاتق جهة الاتهام، وقد أثار هذا التوجه جدلا واسعا في الفقه القانوني، خاصة فيما يتعلق بمدى توافقه مع مبدأ قرينة البراءة، الذي يعد من الركائز الأساسية للعدالة الجنائية.

وفي هذا السياق، يذهب اتجاه فقهي إلى أن هذا النقل يعد مبررا بالنظر إلى طبيعة جرائم الفساد، التي تتسم بالخفاء والتعقيد، مما يجعل من الصعب إثباتها بالوسائل التقليدية، في حين يرى اتجاه آخر أن هذا التوجه قد يؤدي إلى المساس بحقوق الإنسان، إذا لم يقيد بضوابط قانونية صارمة تضمن عدم التعسف في استخدامه، كما تبرز إشكالية أخرى تتعلق بال**تناسب بين**

العقوبة والفعل، حيث يجب أن تراعي العقوبات طبيعة الجريمة وظروفها، وألا تكون مفرطة في الشدة أو غير متناسبة مع الفعل المرتكب. فالمبالغة في العقوبات قد تؤدي إلى نتائج عكسية، مثل عزوف الجهات القضائية عن تطبيقها، أو إثارة الشكوك حول عدالتها.

وفي هذا الإطار، تؤكد المعايير الدولية الصادرة عن (OECD)و (United Nations)على ضرورة تحقيق التوازن بين فعالية مكافحة الفساد وضمانات المحاكمة العادلة، من خلال وضع قواعد واضحة تحدد نطاق تطبيق العقوبات، وضمان حق الدفاع، وتوفير رقابة قضائية فعالة على الإجراءات، كما أن فعالية العقوبات والتدابير القانونية ترتبط بمدى **سرعة الإجراءات القضائية وكفاءتها**، إذ إن طول أمد التقاضي قد يؤدي إلى فقدان الأثر الردعي للعقوبة، أو إلى صعوبة استرداد الأموال. ومن ثم، فإن تطوير الإجراءات القضائية وتبسيطها يعد عنصرا مهما في تعزيز فعالية مكافحة الكسب غير المشروع.

ومن الناحية العملية، أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي اعتمدت نهجا متكاملا يجمع بين العقوبات الجنائية والتدابير المالية والتعاون الدولي، حققت نتائج أفضل في مكافحة الفساد، مقارنة بالدول التي ركزت على العقوبات التقليدية دون تطوير آليات استرداد الأموال، يتضح أن العقوبات والتدابير القانونية تمثل عنصرا حاسما في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع، إلا أن فعاليتها تعتمد على تحقيق التوازن بين الردع والعدالة، وعلى تكاملها مع الآليات الوقائية والرقابية، في إطار قانوني يضمن احترام حقوق الإنسان ويعزز الثقة في النظام القضائي.[1]

يتضح من خلال هذا المبحث أن مكافحة جريمة الكسب غير المشروع تتطلب منظومة متكاملة من الآليات القانونية والمؤسسية، لا تقتصر على التجريم والعقاب، بل تشمل الوقاية والكشف والتحقيق، كما أن نجاح هذه المنظومة يعتمد على توافر الاستقلالية المؤسسية، والتكامل بين الجهات المختصة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحليل البيانات المالية، وتؤكد التجارب الدولية أن الدول التي نجحت في مكافحة هذه الجريمة هي تلك التي اعتمدت نهجا شاملا يجمع بين التشريع الفعال، والرقابة القوية، والشفافية، والتعاون الدولي.

المبحث الثالث: التجارب الدولية والتحديات المستقبلية في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع

تمثل التجارب الدولية في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع ركيزة أساسية لفهم مدى فعالية الأدوات القانونية والمؤسسية المعتمدة في هذا المجال، إذ تكشف هذه التجارب عن تباين واضح في الأساليب المتبعة والنتائج المحققة، تبعا لاختلاف الأنظمة القانونية، ومستوى تطور المؤسسات، وطبيعة البيئة السياسية والاقتصادية، فبعض الدول استطاعت بناء منظومات متكاملة لمكافحة الفساد تقوم على التشريع الفعال، والرقابة الصارمة، والشفافية المؤسسية، مما انعكس إيجابا على مستويات النزاهة فيها، في حين لا تزال دول أخرى تواجه صعوبات في تطبيق القوانين وتفعيل آليات الرقابة، رغم وجود أطر تشريعية متقدمة.

[1] United Nations. *Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners*, 2021. :Basel Institute on Governance. *Illicit Enrichment and Asset Recovery Strategies*, 2022. :FATF. *Money Laundering and Corruption Risks*, 2024.

ويعكس هذا التباين حقيقة مفادها أن مكافحة الكسب غير المشروع لا تعتمد فقط على وجود نصوص قانونية، بل ترتبط بمدى تكامل هذه النصوص مع بنية مؤسسية قوية، قادرة على تنفيذها بكفاءة وحياد، كما أن نجاح هذه المنظومة يرتبط بوجود إرادة سياسية حقيقية، وبيئة قانونية داعمة، وثقافة مجتمعية رافضة للفساد، وهو ما يجعل دراسة التجارب الدولية أمرا ضروريا لاستخلاص الدروس المستفادة، وتكمن أهمية تحليل هذه التجارب في القدرة على تحديد **أفضل الممارسات الدولية** التي أثبتت فعاليتها، مثل تعزيز استقلالية هيئات مكافحة الفساد، وتطوير نظم الإفصاح المالي، واستخدام التكنولوجيا في الكشف عن الجرائم، إلى جانب تفعيل التعاون الدولي في استرداد الأموال المنهوبة، كما تسهم هذه الدراسة في تحديد العوامل التي تؤدي إلى فشل بعض السياسات، مثل ضعف التطبيق، أو غياب التنسيق المؤسسي، أو التدخلات السياسية.

وفي السياق الدولي، لعبت (United Nations Convention against Corruption)دورا محوريا في توحيد الجهود الدولية لمكافحة الفساد، حيث وضعت إطارا شاملا يشمل التجريم، والوقاية، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، كما ساهمت منظمات مثل (OECD) و (Transparency International)في تطوير مؤشرات ومعايير لقياس مستوى الفساد وتقييم فعالية السياسات المعتمدة ومن زاوية تحليلية، فإن دراسة التجارب الدولية لا تقتصر على عرض النماذج الناجحة، بل تمتد إلى تحليل السياقات التي نشأت فيها هذه النماذج، ومدى إمكانية نقلها أو تكييفها في بيئات قانونية مختلفة، فالنموذج الذي ينجح في دولة معينة قد لا يحقق نفس النتائج في دولة أخرى، إذا لم تتوافر الظروف المؤسسية والسياسية المناسبة.

كما أن التطورات التكنولوجية والمالية الحديثة أفرزت تحديات جديدة في مجال مكافحة الكسب غير المشروع، حيث أصبحت الجرائم المالية أكثر تعقيدا، وتعتمد على وسائل متطورة مثل العملات الرقمية، والتحويلات العابرة للحدود، واستخدام الشركات الوهمية لإخفاء الملكية الحقيقية للأصول، وقد أدى ذلك إلى تقويض فعالية الأساليب التقليدية في الكشف عن الفساد، وفرض الحاجة إلى تبني أدوات مبتكرة تعتمد على **التحليل الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وتبادل المعلومات المالية على المستوى الدولي.**

وفي هذا الإطار، تشير التقارير الدولية إلى أن مستقبل مكافحة الفساد يتجه نحو **الرقمنة والحوكمة الذكية**، حيث يتم استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية، وتقليل التدخل البشري، وتحسين كفاءة الرقابة، كما أن التعاون الدولي أصبح عنصرا لا غنى عنه، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود لجرائم الكسب غير المشروع، والتي تتطلب تنسيقا بين الدول لتتبع الأموال واستردادها ومن ناحية أخرى، تبرز الحاجة إلى تحقيق التوازن بين فعالية مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بضمانات المحاكمة العادلة، وقرينة البراءة، وحماية الخصوصية، وهو ما يمثل تحديا قانونيا معاصرا يتطلب معالجة دقيقة.

وعليه، فإن هذا المبحث يهدف إلى تقديم تحليل شامل للتجارب الدولية في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع، واستعراض أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه هذه الجهود، وصولا إلى طرح رؤية مستقبلية تقوم على تبني نهج متكامل يجمع بين التشريع، والمؤسسات، والتكنولوجيا، والتعاون الدولي، بما يسهم في تعزيز فعالية مكافحة الفساد وتحقيق النزاهة المؤسسية.

المطلب الأول: التجارب الدولية المقارنة في تجريم الكسب غير المشروع

أظهرت التجارب الدولية أن نجاح مكافحة جريمة الكسب غير المشروع لا يرتبط فقط بوجود نصوص قانونية تجرم هذا السلوك، بل يعتمد بصورة جوهرية على وجود منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة، تجمع بين التجريم الصارم، والرقابة الفعالة، والاستقلال المؤسسي، والتطبيق العملي الجاد، فالتجريم في حد ذاته يمثل خطوة أولى، غير أن فعاليته تظل محدودة ما لم يدعم بآليات تنفيذ قوية قادرة على كشف الجرائم والتحقيق فيها ومساءلة مرتكبيها.

ومن أبرز النماذج الدولية الرائدة في هذا المجال، تجربة بعض الدول الآسيوية مثل سنغافورة وهونغ كونغ، حيث اعتمدت هذه الدول على إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات واسعة في جمع المعلومات والتحقيق والمساءلة، إلى جانب توفير ضمانات قوية لاستقلال هذه الهيئات عن التأثيرات السياسية، وقد ساهم هذا النموذج في تحقيق نتائج ملموسة في الحد من الفساد، بفضل الجمع بين **التجريم الفعال والرقابة الصارمة وسرعة الإجراءات**.

كما تميزت هذه التجارب باعتمادها على نهج متكامل لا يقتصر على الجانب العقابي، بل يشمل أيضا الوقاية من خلال تعزيز الشفافية، وتطبيق نظم إفصاح مالي دقيقة، واستخدام التكنولوجيا في تحليل البيانات المالية، ويلاحظ أن هذه الدول لم تعتمد فقط على نقل عبء الإثبات إلى المتهم، بل وفرت في المقابل أدوات رقابية قوية تمكن من الكشف عن مصادر الثروة غير المشروعة.

وفي المقابل، تتبنى بعض الدول الأوروبية مقاربة مختلفة، تقوم على احترام صارم لمبادئ القانون الجنائي التقليدية، وعلى رأسها **قرينة البراءة وعبء الإثبات**، حيث تتحفظ هذه الدول على نقل عبء الإثبات إلى المتهم، وتفضل الاعتماد على وسائل إثبات مباشرة أو غير مباشرة لإثبات الجريمة، وبدلا من التركيز على التجريم الصارم للكسب غير المشروع، تتجه هذه الدول إلى تعزيز الشفافية والإفصاح المالي، وتطوير نظم الرقابة الإدارية والمالية، باعتبارها أدوات وقائية فعالة.

ومن زاوية تحليلية، يعكس هذا التباين بين النماذج الآسيوية والأوروبية اختلافا في الفلسفة القانونية، حيث تميل الأنظمة ذات الطابع البراغماتي إلى تبني أدوات قانونية مرنة وفعالة، حتى لو تطلب ذلك الخروج النسبي عن بعض المبادئ التقليدية، في حين تحرص الأنظمة ذات الطابع التقليدي على الحفاظ على الضمانات القانونية، حتى لو كان ذلك على حساب سرعة أو فعالية المكافحة.

أما على المستوى العربي، فقد اتجهت العديد من الدول إلى تبني تشريعات خاصة بالكسب غير المشروع، استجابة للالتزامات الدولية، خاصة تلك الناشئة عن (United Nations Convention against Corruption) غير أن التحدي الرئيسي في هذه الدول لا يكمن في غياب النصوص القانونية، بل في **ضعف التطبيق العملي**، نتيجة لعدة عوامل، من أبرزها نقص الموارد، وضعف الاستقلالية المؤسسية، وغياب التنسيق بين الجهات المعنية، فضلا عن التحديات المرتبطة بالإجراءات القضائية.

ومن خلال التحليل المقارن لهذه التجارب، يمكن استخلاص مجموعة من العوامل المشتركة التي تسهم في نجاح سياسات مكافحة الكسب غير المشروع، من أبرزها:

- **استقلالية الجهات الرقابية**: حيث تمثل شرطا أساسيا لضمان حياد التحقيقات وفعاليتها.
- **وجود نظم فعالة للإفصاح المالي**: تتيح الكشف المبكر عن تضخم الثروات غير المشروعة.
- **استخدام التكنولوجيا الحديثة**: في تحليل البيانات المالية واكتشاف الأنماط غير الطبيعية.
- **توافر الإرادة السياسية**: التي تعد العامل الحاسم في دعم جهود مكافحة الفساد وتفعيل القوانين.
- **التكامل المؤسسي**: بين الأجهزة الرقابية والقضائية والمالية.

كما يلاحظ أن الدول التي نجحت في مكافحة الكسب غير المشروع لم تعتمد على أداة واحدة، بل تبنت **نهجا متعدد الأبعاد** يجمع بين التجريم، والوقاية، والرقابة، والتوعية، وهو ما يعزز من فعالية المنظومة ككل.

ومن الناحية النقدية، يمكن القول إن نقل بعض النماذج الدولية إلى بيئات قانونية مختلفة يتطلب مراعاة الخصوصيات الوطنية، سواء من حيث النظام القانوني أو البنية المؤسسية أو الثقافة المجتمعية، فالتجربة الناجحة ليست مجرد نصوص أو مؤسسات، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل متعددة، لا يمكن استنساخها بصورة حرفية وفي السياق الدولي، تؤكد التقارير الصادرة عن (OECD)و (Transparency International) أن الدول التي تحقق تقدما ملموسا في مكافحة الفساد هي تلك التي تعتمد على الشفافية، والمساءلة، والتكامل المؤسسي، إلى جانب الاستثمار في بناء القدرات واستخدام التكنولوجيا.

وعليه، يتضح أن التجارب الدولية المقارنة في تجريم الكسب غير المشروع تقدم إطارا غنيا بالدروس المستفادة، إلا أن الاستفادة منها تتطلب تبني مقاربة مرنة تقوم على التكييف مع الواقع الوطني، مع الحفاظ على التوازن بين فعالية المكافحة وضمانات العدالة، يتبين أن نجاح تجريم الكسب غير المشروع على المستوى الدولي يرتبط بمدى تكامل المنظومة القانونية والمؤسسية، وبقدرة الدول على تحقيق التوازن بين الفعالية والضمانات، وهو ما يستدعي تبني نهج شامل يأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية ويستفيد من أفضل الممارسات الدولية.[1]

المطلب الثاني: التحديات الحديثة في مواجهة الكسب غير المشروع

تواجه مكافحة جريمة الكسب غير المشروع في العصر الحديث مجموعة من التحديات المعقدة والمتشابكة، التي ترتبط بصورة وثيقة بالتطورات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة، والتي أسهمت في إعادة تشكيل أنماط الجرائم المالية وجعلها أكثر تعقيدا وصعوبة من حيث الكشف والإثبات، ولم يعد الفساد يقتصر على صور تقليدية يمكن تتبعها بسهولة، بل أصبح يعتمد على أدوات مالية وتقنية متطورة تتجاوز الحدود الجغرافية، مما يفرض على الأنظمة القانونية تبني مقاربات جديدة لمواجهته.

[1] Quah, Jon S.T. *Combating Corruption in Asian Countries*. Routledge, 2021. :OECD. *Public Integrity in Action*. OECD Publishing, 2022. :Transparency International. *Global Corruption Report*, 2023.

ومن أبرز هذه التحديات **الجرائم المالية الرقمية**، حيث أدى انتشار العملات المشفرة والتقنيات الرقمية إلى خلق بيئة مالية موازية يصعب إخضاعها للرقابة التقليدية، فهذه العملات تتيح درجة عالية من السرية، وتستخدم في بعض الحالات لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة أو نقلها بعيدا عن أعين الجهات الرقابية، مما يعقد عملية تتبع التدفقات المالية المرتبطة بجريمة الكسب غير المشروع، كما تعد **العولمة المالية** أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في تعقيد هذه الجريمة، حيث أصبح بإمكان الأفراد والشركات نقل الأموال عبر الحدود بسهولة وسرعة، مستفيدين من التباين بين الأنظمة القانونية والرقابية في الدول المختلفة، ويؤدي ذلك إلى صعوبة تتبع الأصول، خاصة في الحالات التي يتم فيها توزيع الأموال عبر عدة ولايات قضائية، وهو ما يستدعي تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول.

ومن التحديات المهمة كذلك **استخدام الشركات الوهمية والهياكل القانونية المعقدة**، حيث يتم إنشاء شركات أو كيانات قانونية في ملاذات ضريبية أو دول ذات رقابة ضعيفة، بهدف إخفاء الملكية الحقيقية للأصول، وتستخدم هذه الهياكل لإخفاء العلاقة بين الشخص المستفيد والأموال غير المشروعة، مما يجعل من الصعب على الجهات المختصة إثبات وجود كسب غير مشروع، كما تمثل **السرية المصرفية** تحديا إضافيا، حيث تعيق في بعض الحالات تبادل المعلومات المالية بين الدول، أو الحصول على بيانات دقيقة حول الحسابات المصرفية، وهو ما يحد من قدرة الجهات الرقابية على تتبع الأموال واستردادها، ورغم الجهود الدولية المبذولة للحد من هذه السرية، لا تزال هناك بعض الأنظمة التي توفر حماية قوية للبيانات المصرفية، مما يشكل عائقا أمام مكافحة الفساد.

وإلى جانب هذه التحديات التقنية والاقتصادية، تبرز **صعوبة الإثبات** كأحد أبرز التحديات القانونية في جريمة الكسب غير المشروع، نظرا لطبيعتها الخاصة التي تقوم على القرائن والمؤشرات المالية، وليس على أدلة مباشرة، فإثبات عدم التناسب بين الثروة والدخل المشروع يتطلب تحليلا ماليا دقيقا، وقد يواجه صعوبات في الحالات التي يتم فيها إخفاء الأصول أو نقلها بطرق معقدة، كما تثير هذه الجريمة إشكالية قانونية دقيقة تتعلق بـ**التوازن بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان**، خاصة فيما يتعلق بمبدأ قرينة البراءة، وحق المتهم في محاكمة عادلة، فبعض التشريعات تعتمد على نقل عبء الإثبات إلى المتهم، وهو ما قد يُنظر إليه على أنه مساس بهذه الضمانات، إذا لم يُقيد بضوابط قانونية واضحة.

وفي هذا السياق، تؤكد التقارير الصادرة عن (Financial Action Task Force)و (World Economic Forum) أن الجرائم المالية المعاصرة، بما فيها الكسب غير المشروع، تتطلب استجابة دولية منسقة تقوم على تبادل المعلومات، وتعزيز التعاون القضائي، وتطوير الأطر القانونية بما يتلاءم مع طبيعة هذه الجرائم.

ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن مواجهة هذه التحديات تقتضي تبني **نهج متعدد الأبعاد** يشمل:

- تطوير التشريعات الوطنية بما يتواكب مع التطورات التكنولوجية.
- تعزيز قدرات الأجهزة الرقابية في مجال التحليل المالي والتقني.
- تفعيل التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات واسترداد الأصول.

- استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، في الكشف عن الأنماط غير الطبيعية.
- وضع ضوابط قانونية تضمن التوازن بين الفعالية والضمانات.

كما أن التحديات الحديثة تفرض على الدول الانتقال من النهج التقليدي في مكافحة الفساد إلى نهج أكثر مرونة وابتكارا، يعتمد على التكامل بين القانون والتكنولوجيا والمؤسسات، بما يتيح مواجهة الجرائم المالية المعقدة بكفاءة أعلى وعليه، يتضح أن جريمة الكسب غير المشروع لم تعد مجرد مسألة قانونية داخلية، بل أصبحت جزءا من منظومة معقدة من الجرائم المالية العابرة للحدود، مما يستدعي تطوير أدوات قانونية ومؤسسية متقدمة قادرة على التعامل مع هذه التحديات المتغيرة، تبرز التحديات الحديثة في مكافحة الكسب غير المشروع الحاجة إلى تطوير الأطر القانونية والمؤسسية والتقنية، بما يواكب طبيعة الجرائم المالية المعاصرة، ويحقق التوازن بين الفعالية في المكافحة وضمانات العدالة.[1]

المطلب الثالث: آفاق تطوير مكافحة الكسب غير المشروع في ظل التحديات المعاصرة والتطور التكنولوجي

في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة، تبرز الحاجة إلى تبني رؤية مستقبلية شاملة ومتكاملة لتعزيز مكافحة جريمة الكسب غير المشروع، تقوم على الانتقال من الأساليب التقليدية إلى مقاربات مبتكرة تجمع بين القانون والتكنولوجيا والمؤسسات والمجتمع، ولم يعد من الممكن الاعتماد على الأدوات القانونية الكلاسيكية وحدها، بل أصبح من الضروري تطوير منظومة متكاملة تستجيب لطبيعة الفساد المعاصر، الذي يتسم بالتعقيد والعابر للحدود.

وتقوم هذه الرؤية المستقبلية على مجموعة من المحاور الاستراتيجية التي تمثل الأساس في بناء نظام فعال لمكافحة الكسب غير المشروع، وذلك على النحو الآتي:

أولا: تعزيز الرقمنة والحوكمة الذكية

يمثل التحول الرقمي أحد أهم الركائز المستقبلية في مكافحة الكسب غير المشروع، حيث يمكن الاستفادة من تقنيات **الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة** في تتبع الأنماط غير الطبيعية في الثروات والمعاملات المالية، والكشف المبكر عن مؤشرات الفساد. كما تتيح هذه التقنيات الربط بين قواعد البيانات المختلفة، مثل السجلات المصرفية والعقارية والضريبية، بما يعزز من دقة التحليل وسرعة الكشف، وتسهم **الحوكمة الذكية** (**Smart Governance**) في تقليل التدخل البشري في الإجراءات الإدارية، مما يحد من فرص الفساد، ويعزز الشفافية، من خلال أتمتة العمليات الحكومية، وتبسيط الإجراءات، وتوفير خدمات رقمية متكاملة، ومن ثم، فإن الرقمنة لا تعد مجرد أداة تقنية، بل تمثل تحولا هيكليا في إدارة العمل الحكومي.

[1] FATF. *Virtual Assets and Red Flag Indicators*, 2023.: World Economic Forum. *Global Risks Report*, 2024. :Basel Institute on Governance. *Financial Crime Challenges in the Digital Age*, 2022.

ثانيا: تطوير التشريعات القانونية

تتطلب مواجهة جريمة الكسب غير المشروع تطوير الإطار التشريعي بما يتلاءم مع التطورات الحديثة، من خلال تحديث القوانين لتشمل صور الفساد الجديدة، وتوسيع نطاق تجريم الإثراء غير المشروع ليشمل حالات أكثر تعقيدا، مع وضع ضوابط قانونية واضحة تضمن التوازن بين الفعالية والضمانات، كما ينبغي تعزيز النصوص المتعلقة بـ**استرداد الأموال ومصادرة الأصول**، وتبني آليات حديثة مثل المصادرة دون حكم جنائي في حالات معينة، بما يتوافق مع المعايير الدولية، وعلى رأسها (United Nations Convention against Corruption)، التي تؤكد على أهمية استرداد الموجودات كجزء أساسي من مكافحة الفساد.

ثالثا: تعزيز التعاون الدولي

في ظل الطبيعة العابرة للحدود لجرائم الكسب غير المشروع، أصبح التعاون الدولي ضرورة حتمية، حيث تتطلب هذه الجرائم تنسيقا بين الدول لتبادل المعلومات المالية، وتتبع الأصول، واسترداد الأموال المنهوبة، ويشمل ذلك تفعيل الاتفاقيات الدولية، وتعزيز التعاون القضائي، وتطوير آليات المساعدة القانونية المتبادلة، كما أن بناء شبكات دولية للتعاون بين الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد يسهم في تبادل الخبرات والممارسات، ويعزز من قدرة الدول على مواجهة الجرائم المعقدة.

رابعا: حماية المبلغين عن الفساد

يعد المبلغون عن الفساد من أهم مصادر الكشف عن جرائم الكسب غير المشروع، نظرًا لقدرتهم على الوصول إلى معلومات داخلية يصعب اكتشافها بالوسائل التقليدية ومن ثم، فإن توفير **حماية قانونية فعالة** لهم يعد عنصرا أساسيا في تعزيز مكافحة الفساد، وتشمل هذه الحماية ضمان سرية الهوية، وتوفير الحماية من الانتقام الوظيفي أو الاجتماعي، وتقديم الحوافز في بعض الحالات، بما يشجع الأفراد على الإبلاغ عن الفساد دون خوف، وقد أثبتت التجارب الدولية أن وجود نظام فعال لحماية المبلغين يسهم بشكل كبير في كشف الجرائم المعقدة.

خامسا: نشر ثقافة النزاهة

لا يمكن تحقيق مكافحة فعالة للكسب غير المشروع دون بناء ثقافة مجتمعية قائمة على النزاهة والشفافية، حيث يمثل الوعي المجتمعي خط الدفاع الأول ضد الفساد، ويستلزم ذلك إدماج مفاهيم النزاهة في المناهج التعليمية، وتعزيز دور الإعلام في نشر الوعي، وتشجيع المشاركة المجتمعية في الرقابة، كما أن تعزيز الأخلاقيات المهنية داخل المؤسسات يسهم في الحد من السلوكيات غير المشروعة، ويعزز من الالتزام بالقيم القانونية والأخلاقية ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن نجاح هذه الرؤية المستقبلية يعتمد على تحقيق التكامل بين هذه المحاور، بحيث لا يتم التعامل مع كل منها بمعزل عن الآخر، بل ضمن إطار استراتيجي شامل يربط بين التشريع، والتكنولوجيا، والمؤسسات، والمجتمع.

وفي هذا السياق، تؤكد (United Nations Development Programme) و (OECD) أن مستقبل مكافحة الفساد يعتمد على هذا التكامل، وعلى قدرة الدول على الابتكار والتكيف مع التحديات المتغيرة، بما يضمن

تحقيق فعالية مستدامة في مواجهة الفساد، كما تبرز أهمية الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية والبشرية، وتطوير الكفاءات المتخصصة في مجالات التحليل المالي والتقني، بما يعزز من قدرة الأجهزة المختصة على التعامل مع الجرائم المعقدة، تُظهر الرؤية المستقبلية أن مكافحة جريمة الكسب غير المشروع تتطلب انتقالا نوعيا نحو نماذج متكاملة تعتمد على الرقمنة، والتشريع المتطور، والتعاون الدولي، وتعزيز النزاهة المجتمعية، بما يضمن مواجهة فعالة ومستدامة للفساد في ظل التحديات المعاصرة.[1]

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن جريمة الكسب غير المشروع تمثل إحدى الركائز الأساسية في منظومة مكافحة الفساد المعاصرة، لما تنطوي عليه من دور محوري في الكشف عن مظاهر الإثراء غير المبرر، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام وقد أظهرت الدراسة، من خلال التحليل القانوني والمقارنة الدولية، أن هذه الجريمة تعكس تحولا نوعيا في السياسة الجنائية، حيث لم يعد التركيز مقتصرا على الأفعال الإجرامية المباشرة، بل امتد ليشمل النتائج المترتبة عليها، وعلى رأسها تضخم الثروة غير المشروع.

كما بينت الدراسة أن الإطار الدولي، وعلى رأسه (United Nations Convention against Corruption)، أسهم في ترسيخ مفهوم الكسب غير المشروع كأداة قانونية لمكافحة الفساد، رغم الطبيعة الاختيارية لتجريمه، والتي أدت إلى تباين في مواقف الدول من تبني هذا المفهوم، وقد انعكس هذا التباين على مستوى فعالية التشريعات الوطنية، حيث نجحت بعض الدول في توظيف هذا التجريم ضمن منظومة متكاملة، بينما واجهت دول أخرى تحديات في التطبيق العملي.

ومن خلال دراسة الآليات القانونية والمؤسسية، تبين أن فعالية مكافحة الكسب غير المشروع لا تتحقق بمجرد وجود نصوص قانونية، بل تتطلب وجود أدوات تنفيذية فعالة، تشمل إقرارات الذمة المالية، والأجهزة الرقابية المستقلة، وآليات التحقيق والمساءلة، إضافة إلى نظم استرداد الأموال، كما أن التحول الرقمي أتاح فرصا جديدة لتعزيز هذه الجهود، من خلال استخدام تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي في كشف الأنماط غير الطبيعية في الثروات.

وفي المقابل، كشفت الدراسة عن مجموعة من التحديات التي تواجه مكافحة هذه الجريمة، من أبرزها صعوبة الإثبات، والتعارض المحتمل مع قرينة البراءة، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالعولمة المالية، والتطور التكنولوجي، واستخدام الشركات الوهمية والعملات المشفرة لإخفاء الأموال غير المشروعة وعليه، فإن مواجهة جريمة الكسب غير المشروع تتطلب تبني نهج شامل يجمع بين التشريع الفعال، والرقابة القوية، والتعاون الدولي، إلى جانب تعزيز ثقافة النزاهة في المجتمع، بما يسهم في بناء منظومة متكاملة لمكافحة الفساد.

النتائج

[1] OECD. *Digital Government and Public Integrity*, 2024. :UNDP. *The Future of Anti-Corruption Strategies*, 2025. :Transparency International. *Anti-Corruption Futures Report*, 2026.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها:

- أن جريمة الكسب غير المشروع تمثل أداة قانونية فعالة في الكشف عن الفساد، خاصة في الحالات التي يصعب فيها إثبات الجرائم التقليدية.
- أن الطبيعة الخاصة لهذه الجريمة، القائمة على قرينة تضخم الثروة، تثير إشكاليات قانونية تتعلق بعبء الإثبات وقرينة البراءة.
- أن (United Nations Convention against Corruption) وفرت إطارا دوليا مهما لمكافحة الفساد، إلا أن تجريم الكسب غير المشروع لا يزال اختياريا.
- أن فعالية مكافحة هذه الجريمة تعتمد على وجود منظومة مؤسسية متكاملة تشمل الرقابة والإفصاح المالي والمساءلة.
- أن التجارب الدولية الناجحة تشترك في وجود استقلالية للجهات الرقابية، واستخدام التكنولوجيا، وتوفر الإرادة السياسية.
- أن هناك تحديات معاصرة تتعلق بالجرائم المالية الرقمية والعولمة، مما يزيد من تعقيد مكافحة الكسب غير المشروع.
- أن غياب التنسيق بين الجهات المختصة يؤدي إلى ضعف فعالية مكافحة الفساد.
- أن نظم إقرارات الذمة المالية تمثل أداة فعالة، لكنها تحتاج إلى تطوير مستمر وتعزيز آليات التحقق.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، على النحو الآتي:

- ضرورة تطوير التشريعات الوطنية لتجريم الكسب غير المشروع بشكل واضح ومحدد.
- وضع ضوابط قانونية تحقق التوازن بين مكافحة الفساد وضمانات المحاكمة العادلة.
- تعزيز النصوص المتعلقة بمصادرة الأموال واسترداد الأصول غير المشروعة.
- دعم استقلالية الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد.
- تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد.
- تطوير القدرات البشرية والتقنية للعاملين في هذا المجال.
- تطوير نظم إقرارات الذمة المالية، وربطها بقواعد بيانات إلكترونية متكاملة.
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية.
- تعزيز دور التدقيق الداخلي والخارجي في الكشف عن الفساد.
- تعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات المالية.

- دعم جهود استرداد الأموال المنهوبة.
- مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية الصادرة عن (OECD) و (World Bank).
- تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية من خلال التعليم والإعلام.
- توفير حماية قانونية فعالة للمبلغين عن الفساد.
- تشجيع المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد.

الرؤية المستقبلية

تتجه الجهود المستقبلية في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع نحو تبني نماذج متقدمة تعتمد على التكامل بين القانون والتكنولوجيا، حيث من المتوقع أن تلعب التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، دورا متزايدا في كشف الجرائم المالية، كما أن الاتجاه نحو **الحوكمة الرقمية** (**Digital Governance**) سيعزز من الشفافية ويقلل من فرص الفساد، من خلال أتمتة الإجراءات وتقليل التدخل البشري، وفي هذا السياق، تؤكد تقارير (United Nations Development Programme)أن مستقبل مكافحة الفساد يعتمد على الابتكار المؤسسي والتكنولوجي.

ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يشهد التعاون الدولي تطورا أكبر، خاصة في مجال استرداد الأموال ومكافحة الجرائم العابرة للحدود، في ظل تزايد الترابط بين الأنظمة المالية العالمية، كما تبرز الحاجة إلى تطوير التعليم القانوني والتدريب المهني في مجال مكافحة الفساد، بما يسهم في إعداد كوادر متخصصة قادرة على التعامل مع التحديات المعاصرة، وفي ضوء ما تقدم، يمكن التأكيد على أن جريمة الكسب غير المشروع تمثل أداة قانونية متقدمة في مواجهة الفساد، إلا أن فعاليتها مرهونة بمدى تكاملها مع منظومة شاملة تقوم على التشريع الرشيد، والمؤسسات القوية، والتكنولوجيا الحديثة، والتعاون الدولي، وهو ما يستدعي تبني رؤية استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى بناء بيئة مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية وسيادة القانون.

لائحة المراجع :

المراجع العربية

عبدالبديري، صفاء .*جريمة الكسب غير المشروع: دراسة مقارنة في التشريع العراقي والمصري واللبناني* .لبنان: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2018.

أبو النصر، مدحت .*الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة* .ط1. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015.

أبو زيد، عبد الكريم .*الوقف والتنمية المستدامة: رؤية مؤسسية معاصرة* .القاهرة: دار السلام، 2021.

أبو سليم، أحمد محمود .*مكافحة الفساد: دراسة مقارنة* .عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2009.

أحمد، خليل .*تأثير التدقيق المبني على المخاطر على جودة التدقيق المستقل في دواوين الرقابة* .القاهرة: دار مصر للنشر والتوزيع، 2025.

أحمد، مُحَمَّد عبد الرحمن .*حوكمة المؤسسات غير الربحية في التشريعات الحديثة* .عمّان: دار المسيرة، 2020.

الأحمد، بهاء أحمد سليم. "الشفافية الإدارية في تحقيق التنمية الإدارية ".*المجلة العربية للإدارة المحلية والتنمية*، 2014.

إبراهيم، عبد السلام، وفاضل عباس كريم. "حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة: دراسة تحليلية في عدد منظمات صناعة خدمات التأمين العامة ".*مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية* 2، no. 10 (2008).

بيبرس، إيمان. "حوكمة الجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية البشرية ".*جريدة الأهرام*، 9 نوفمبر 2004.

بن عيسى، داود .*الحوكمة وتطبيقها على التدقيق والرقابة الشرعية* .ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2020.

توق، محيي الدين شعبان .*الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد* .رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2014.

الجدعان، سعد .*اقتصاديات الثقافة لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في مكافحة الفساد* .الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2023.

الجدعان، سعد. "إقرار الذمة المالية كآلية قانونية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية للتجارب الأجنبية ".*المجلة المغربية القانونية والاقتصادية*، سطات – المغرب، مايو 2026.

الجدعان، سعد. "الإطار القانوني للمشتريات العامة كآلية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التجارب الأجنبية ".*مجلة القانون والأعمال الدولية*، جامعة الحسن الأول، المغرب، يونيو 2026.

الجدعان، سعد. "تعارض المصالح في الإطار القانوني: دراسة تحليلية مقارنة للتجارب الأجنبية وآلياتها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ".*المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية* 10، no. 02 (ديسمبر 2025.

الجدعان، سعد. "الحوكمة كآلية قانونية استراتيجية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية مقارنة". *مجلة القانون والأعمال الدولية*، العدد 60، أكتوبر/نوفمبر 2025، سطات، المغرب.

حسن، صلاح. *البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال: معايير حوكمة المؤسسات المالية*. القاهرة: دار الحديث، 2010.

المراجع الأجنبية

Rose-Ackerman, Susan, and Bonnie J. Palifka. 2021. *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press.

Graycar, Adam. 2020. *Handbook on Corruption, Ethics and Integrity in Public Administration*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

Huberts, Leo W. J. C. 2022. *Integrity and Quality of Governance: How Is Integrity Defined and Measured?* Cham: Springer.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2023. *Public Integrity Handbook*. Paris: OECD Publishing.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2024. *Anti-Corruption and Integrity Outlook 2024*. Paris: OECD Publishing.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2022. *Public Integrity in Action: Building Trust and Strengthening Democracy*. Paris: OECD Publishing.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2021. *Asset Declarations for Public Integrity: A Key Anti-Corruption Tool*. Paris: OECD Publishing.

World Bank. 2022. *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2023. *Public Officials' Asset Disclosure Systems: Strengthening Accountability and Preventing Corruption*. Washington, DC: World Bank.

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). 2022. *State of Implementation of the United Nations Convention against Corruption*. Vienna: United Nations.

United Nations. 2021. *Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners*. 2nd ed. Washington, DC: World Bank and UNODC.

United Nations Development Programme (UNDP). 2024. *Anti-Corruption Agencies: Strengthening Institutional Effectiveness*. New York: UNDP.

Transparency International. 2024. *Corruption Perceptions Index 2024*. Berlin: Transparency International.

Transparency International. 2023. *Global Corruption Report*. Berlin: Transparency International.

Transparency International. 2022. *Financial Disclosure and Corruption Prevention*. Berlin: Transparency International.

Basel Institute on Governance. 2022. *Illicit Enrichment and Asset Recovery Strategies*. Basel: Basel Institute on Governance.

Financial Action Task Force (FATF). 2024. *Money Laundering and Corruption Risks*. Paris: FATF.

Financial Action Task Force (FATF). 2023. *Virtual Assets: Red Flag Indicators of Money Laundering and Terrorist Financing*. Paris: FATF.

Quah, Jon S. T. 2021. *Combating Corruption in Asian Countries: Learning from Successes and Failures*. London: Routledge.

World Economic Forum. 2024. *Global Risks Report 2024*. Geneva: World Economic Forum.